

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢٦٠**

الأربعاء، ١٦ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاو شو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد جيجي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة إكيلز – كوري

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1814997 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ينضم السيد دي ميستورا إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (*تكلم بالإنكليزية*): عندما قدمت آخر إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن في ٩ نيسان/أبريل، قمت بذلك في جلسة طارئة (انظر S/PV.8225). وفي تلك المناسبة، حذرت من التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان من جراء التطورات في سورية أو المتعلقة بها. أعلم أن جلسة اليوم ليست جلسة طارئة. بيد أن ظروف عقد جلسة طارئة ما زالت قائمة إلى حد كبير. ولست بحاجة إلى تذكير الأعضاء بأن التوترات شديدة والمواجهات الإقليمية والدولية حدثت عدة مرات. وأود أن أسلط الضوء على بعض الأحداث الأخيرة منذ ٩ نيسان/أبريل.

وفي ١٣ نيسان/أبريل، نفذت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة هجمات صاروخية ردا على مزاعم باستخدام الأسلحة الكيميائية في الغوطة الشرقية. وتقول تلك البلدان إن الهجمات استهدفت ثلاثة مرافق للبحوث والإنتاج بالقرب من دمشق وحمص.

وفي ٢٩ نيسان/أبريل، أفادت التقارير بوقوع هجمات على مرافق عسكرية للحكومة السورية في حماة وحلب. وقالت بعض وسائط الإعلام أن تلك الغارات نفذتها إسرائيل، زاعمة أنه كان من بين القتلى أفراد إيرانيون. ولم ترد إسرائيل ولا إيران على تلك الادعاءات.

وفي ٨ أيار/مايو، أفيد بوقوع غارات بالقرب من جنوب دمشق. وقالت وسائط الإعلام الحكومية السورية أن إسرائيل نفذت تلك الغارات. ولم تؤكد إسرائيل لذا الادعاء. بعد ذلك قالت إسرائيل أنها قد اكتشفت ”نشاطا إيرانيا غير شرعيا“ في الجولان المحتل، الذي وضعته في حالة تأهب قصوى.

وفي الفترة من ٩ إلى ١٠ أيار/مايو، نفذت إسرائيل العشرات من الهجمات ضد أهداف عسكرية مفترضة تابعة للحكومتين السورية والإيرانية في جنوبي سورية. وزعمت السلطات الإسرائيلية أنها كانت تردا على قيام القوات الإيرانية بإطلاق الصواريخ من الأراضي السورية على أهداف عسكرية إسرائيلية في الجولان السوري المحتل. ونددت إيران بتلك الهجمات الإسرائيلية وأنكرت تلك المزاعم.

وليس بمقدورنا التحقق بصورة مستقلة من كل جانب من جوانب تلك الحوادث. بيد أن مجرد صورة غير مكتملة تبين المسار المقلق لازدياد المواجهات الدولية واشتدادها بشأن سورية، على نحو غير مسبوق منذ عام ١٩٧٣.

وكما يعلم مجلس الأمن، فقد تابع الأمين العام هذه التطورات بقلق بالغ ودعا جميع الأطراف إلى ضبط النفس بغية تجنب أي أعمال من شأنها تصعيد الحالة ومفاقمة معاناة الشعب السوري. وأكد الأمين العام أن من واجب الأمم المتحدة

”تذكير الدول الأعضاء بالتزامها، وخاصة عند التصدي لمسائل تتعلق بالسلم والأمن، بأن تتصرف على نحو يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي بصفة عامة.“ (S/PV.2318، صفحة ٢)

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية، اسمحوا لي مرة أخرى أن أكرر نداء الأمين العام إلى مجلس الأمن

”للاتفاق على آلية مكرسة لضمان فعالية المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية“ (المرجع نفسه).

وكما يعلم المجلس جيدا، حتى الآن، ما زلنا ننتظر نتائج التحقيق الذي تجريه بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بعد زيارتها لدوما، والتقرير الذي سيصدر إلى الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ومع ذلك، شهدنا أيضا تطورات مقلقة في أماكن أخرى في سورية. فعمليات الإجلاء من الغوطة الشرقية تكررت بصورة مماثلة في شرقي منطقة القلمون وجنوبي دمشق وشمالي ريف حمص.

أولا، وفيما يتعلق بالتصعيد العسكري، فقد اتسم النمط بالتعرض للضربات الجوية والقصف بالمدفعية وإطلاق قذائف الهاون والصواريخ باتجاه دمشق. ثم كانت هناك مفاوضات، تلاها اتفاق لإجلاء المدنيين والمقاتلين غير الراغبين في البقاء تحت سيطرة الحكومة السورية أو ضمانات الحماية التي يقدمها الاتحاد الروسي. كما شهدنا اتفاقات إجلاء مماثلة تجري مناقشتها في محافظة إدلب ولكن في شكل مختلف تماما – الشكل المعاكس.

وهذه المرة نحن نتكلم عن المدنيين والمقاتلين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، وهي تحديدا، كفريا والفوعة، مع النظر في عمليات الإخلاء – بدءا بعمليات الإجلاء الطبي – بعد الحصار الذي استمر ثلاث سنوات والهجمات المتقطعة من الجماعات المسلحة التي تحيط بتلك المنطقة.

وأود أن أطلع المجلس على شاغل متكرر أعلم أن جميع الأعضاء يشاركونه. فإذا حشر المدنيون والمقاتلون بكل بساطة في شمال سورية – ومعظمهم في إدلب – حينئذ قد يؤجل ذلك نزاعا آخر يؤثر على العديد من الناس الإضافيين، وهو أمر سأناقشه لاحقا. ولذلك، من الأهمية بمكان مواصلة المراقبة الوثيقة للتطورات المستقبلية في محافظة إدلب. وفي هذا الأثناء، لا يزال المدنيون يدفعون ثمنا باهظا. وتوخيا للدقة، فإن ١١٠ ٠٠٠ شخص تم إجلاؤهم إلى شمال غرب سورية ومناطق عملية درع الفرات في الشهرين الماضيين. وتفيد التقارير بأن العديد منهم مصابون بصدمات نفسية وفي حاجة ماسة إلى المساعدة والحماية. ويتحمل الشركاء في مجال العمل الإنساني أعباء باهظة وتجاوزوا حدود طاقتهم بسبب حجم تلك العمليات للإجلاء، ولكنهم لا يزالون يبذلون قصارى جهدهم للاستجابة للاحتياجات المتزايدة، بمساعدة من المجلس.

وإذ أعود إلى موضوع إدلب، فإنه إذا كان سيناريو الغوطة سيتكرر هناك، يمكن أن تكون الحالة أسوأ بمقدار ست مرات، وتؤثر على ٢,٣ ملايين شخص، نصفهم مشردون داخليا بالفعل ولن يكون لهم أي مكان آخر يذهبون إليه. ولكن تلك ليست مجرد مسألة متعلقة بمعاناة السوريين. ونخشى أن يسفر أي تصعيد كبير في إدلب أو درعا أو في الشمال الشرقي أيضا عن مخاطر ليست على المدنيين السوريين فحسب، بل أيضا على السلام والأمن الدوليين. وكما نعلم، فإن العديد من تلك المناطق تحتوي على قوات خارجية ودولية. وقد تستتبع النزاع هناك مجابهات مع تلك القوات، مما يقودنا إلى منحدر زلق نحو نشوب نزاع إقليمي أو دولي محتمل. ولذلك، يلزم إجراء مناقشات على الصعيد الدولي بشأن كيفية منع ذلك وبشأن

تخفيف التوتر، وبالرغم من أنه يجري عقد هذه المناقشات، فإنها بحاجة إلى تكون مكثفة للغاية.

ولذلك شعرت بالكثير من التشجيع لرؤية مناقشات ملموسة بشأن تخفيف التوتر حينما حضرت اجتماع أستانا الرفيع المستوى التاسع المعقود بالأمس، الذي تناول مسألة إدلب على وجه الخصوص، إذ أن لأصحاب المصلحة الرأي والوسائل لتجنب التصعيد. وشهدت تلك الجولة للمناقشات في أستانا مناقشات بناءة بشأن الكيفية التي يمكن بها تحقيق ذلك. ومع التأكيد التام على ضرورة احترام سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية، فإننا شهدنا بصورة مباشرة الأطراف وهي تعمل بفعالية بشأن كيفية تجنب سيناريو أسوأ الافتراضات في إدلب. وعلاوة على ذلك، فإن الفريق العامل، والأمم المتحدة عضو فيه وداعم قوي له – على نحو ما يتوقعه منا مئات الآلاف من الناس في سورية – عقد اجتماعه الثاني بشأن الإفراج عن المحتجزين والمختطفين والجثامين، وبشأن تحديد الأشخاص المفقودين. وعقد أعضاء الفريق العامل مناقشات بناءة بشأن الخطوات العملية والملموسة لمعالجة تلك المسألة الإنسانية الرئيسية. وأبلغتنا الدول الضامنة بأنها حصلت على دعم الأطراف – وهو أمر، إذا ثبت، يحمل أنباء طيبة – للأنشطة الجارية تحت رعاية الفريق العامل، مما يمثل تطورا إيجابيا. وبما أن المسألة تتعلق بمناقشات أولية، فإنني آمل أن نشهد إحراز تقدم فيما يتعلق بتلك المسألة المعقدة في الاجتماع المقبل للفريق العامل، الذي نفهم أنه سيعقد في أنقرة.

إن تخفيف التوتر أمر لا غنى عنه، كما يخبرنا السوريون أنفسهم، ولكنه ليس سوى أحد العناصر الضرورية للمضي قدما بالعملية السياسية. فنحن بحاجة أيضا إلى التغلب على التحديات الملموسة أمام المتابعة الهادفة لعملية جنيف بغية تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وحسب تعليمات الأمين العام، تشاورت مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين وحددت بشكل استباقي الخيارات المعقولة لإعادة إطلاق عملية جنيف التي تقوم بتيسيرها الأمم المتحدة. وعلى مدى فترة أسبوعين، أجريت جولة شاملة من المشاورات مع أعضاء جامعة الدول العربية؛ وممثلي المملكة العربية السعودية ومصر والأردن والعراق؛ والممثل السامي للاتحاد الأوروبي؛ وممثلي العديد من البلدان الأوروبية الرئيسية، وتركيا، والاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية؛ وجميع أعضاء المجلس، خلال ما أعتقد أنه كان معتكفا مثمرا ومفيدا للغاية في السويد؛ ومع سلطات الولايات المتحدة خلال الزيارة التي قمت بها للاجتماع معها في واشنطن، العاصمة، قبل عدة أيام؛ وأيضا مع الحكومة السورية والمعارضة، اللتين أجريت معهما مناقشات بناءة على هامش اجتماع أستانا خلال اليومين الماضيين. وكان نائبي، السيد رمزي، أيضا في المنطقة في نهاية الأسبوع الماضي في اتصال سياسي مستمر مع أصحاب المصلحة الإقليميين، ويقوم رئيس الشؤون السياسية التابع لي، السيد روبرت دان بزيارة الصين فيما نحن نتكلم بغية تبادل الآراء مع المسؤولين في ذلك العضو الهام في مجلس الأمن.

فماذا تعلمت من تلك الجولة الطويلة؟ وليس من المستغرب أنني عدت إلى جنيف مع صورة مختلطة. ومن الواضح أن اختلافات كبيرة لا تزال قائمة، ولكن هناك أيضا الكثير من الأسس والمصلحة المشتركة بشأن الحاجة، أولا، إلى تخفيف التوتر، وثانيا، إلى تشكيل لجنة دستورية تحت رعاية الأمم المتحدة، وثالثا، إلى تسهيل إنشاء بيئة آمنة وهادئة ومحايدة – تفضي إلى تحقيق أهدافنا المشتركة في العملية السياسية – ورابعا، إلى احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية واستقلالها. بيد أن تلك القواسم المشتركة معرضة لخطر التغاضي عنها، وبخاصة لعدم إجراء حوار دولي جدي. وسأقول المزيد عن ذلك في وقت لاحق. وخلال جولتي، كانت رسالتي الموجهة إلى الجميع هي الحاجة – الآن أكثر من أي وقت مضى – إلى حوار قوي وفعال واستباقي وعاجل وتوافق الآراء على الصعيد الدولي بغية تهيئة الحد الأدنى من الظروف اللازمة لعملية سياسية واقعية

وذات مصداقية. وكما نعلم، فقد تدفقت مياه كثيرة تحت الجسر وحدث الكثير منذ اتخاذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولذلك أصبحنا واقعيين بشكل متزايد ونعلم أننا بحاجة إلى عملية سياسية ذات مصداقية تأخذ في الاعتبار الحالة الراهنة ولا تنسى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ونحن بصفتنا الأمانة العامة، لا نجلس مكتوفي الأيدي في ذلك الصدد. فنحن بصدد تقييم عدد من الخيارات المبتكرة لاستكمال العملية السياسية المستندة إلى بيان جنيف وإحياء العملية والنهوض بها. وأود أن أؤكد تسجيلا للموقف على أن الأمم المتحدة لا تزال دائما محتشدة وعلى أهبة الاستعداد للعمل على تشكيل لجنة دستورية وفقا للبيان الختامي لمؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي. ولذلك، فإنني أشيد باعتزام الدول الضامنة لعملية أستانا العمل بشكل فعال ومستمر مع الأمم المتحدة في جنيف للتأكد من نجاح المتابعة الملموسة للبيان منذ اعتماده قبل ثلاثة أشهر ونصف.

كما سرني أن أرى عددا كبيرا من الدول الأعضاء وهي تؤكد مجددا على أولوية عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة بصورة عامة، وضرورة إنشاء لجنة دستورية تعمل تحت رعاية الأمم المتحدة، حينما كنت في مؤتمر بروكسل المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة الذي عقد في الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ نيسان/أبريل. وكرر المشاركون في المؤتمر بالإجماع تقريبا الرسالة التي مفادها أن الحل الوحيد للأزمة السياسية سيكون سياسيا وأن ذلك الحل السياسي وحده هو الذي سيمهد الطريق أمام جهود إعادة الإعمار. وفي بروكسل أيضا، شهدنا منظومة الأمم المتحدة بأكملها وهي تبرز تزايد احتياجات ملايين السوريين، بمن فيهم المشردون داخليا، والبلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين.

وأود أن أشير أيضا إلى الإسهام الهام الذي قدمه المجتمع المدني السوري في بروكسل، ولا سيما خلال مناسبة جانبية نظمها الاتحاد الأوروبي ومكتبي بالذات. ولم يحجم الحاضرون عن المناقشة مع بعضهم البعض بصورة بناءة وبشكل مكثف بشأن القضايا المعقدة، مثل العدالة الانتقالية والجزاءات.

وطالب جميع الحاضرين بالإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين والمختطفين والمفقودين. وأكدوا جميعا على أنه لا بد لأي حل سياسي أن يحمي حق اللاجئين والمشردين داخليا. وبالرغم من خلافاتهم، أبدى السوريون – المجتمع المدني السوري – التزاما حقيقيا بالحوار وروح التفاوض التي آمل أن يتسنى تكرارها في المفاوضات الرسمية.

وفي بروكسل اجتمعت أيضا مع مجموعة من الناشطات السورية اللائي شددن على أنه لم يتم القيام بما يكفي من العمل لضمان المشاركة المباشرة للنساء السوريات في العملية السياسية. والتزمت بترجمة التزامنا الجماعي بإدماج ذلك في تدابير ملموسة، وسأعول على دعم المجلس للوفاء بذلك الوعد. فعلى سبيل المثال، سأصر، في المحادثات بين الأطراف السورية في المستقبل، على أن يخصص عدد من المقاعد المعنية حصرا للنساء السوريات. وحينما يوجه إلي الانتقاد، يحدوني الأمل في أن يدعمني المجلس. وأعلم أن ذلك الإجراء لن يحظى بالشعبية، ولكن يلزم اتخاذه.

وأود أن أتناول بإيجاز مسألة أثارها المجتمع المدني في بروكسل والعديد من السوريين في أماكن أخرى الذين ظلوا يكتبون إلينا، ألا وهي، الآثار المحتملة للقانون رقم ١٠ الذي أُقر حديثا. إننا ندرك تماما الشواغل المحيطة بذلك القانون. ونحن، فضلا عن شركاء الأمم المتحدة الآخرين، نسعى للحصول على إيضاحات بشأن أهداف القانون وتداعياته، ولا سيما بالنسبة للاجئين والمشردين داخليا غير القادرين على الحصول على الوثائق القانونية.

وأود أن أختتم بياني بأمرين أساسيين.

أولا، من الأهمية البالغة بمكان تخفيف التوتر بين أصحاب المصلحة السوريين والدوليين، على كلا الصعيدين الإقليمي والعالمي. ونأمل أن تتمكن الجهات الفاعلة المعنية من إعادة إرساء بعض قواعد الطريق الرئيسية في ذلك الصدد. ونحن على استعداد لتيسير مثل تلك المناقشة، بدعم مركز من المجلس والبلدان الرئيسية للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام وشخصي.

ثانيا، يجب علينا إحياء العملية السياسية فيما يتعلق باللجنة الدستورية، وأيضا فيما يتعلق باتخاذ بعض الخطوات الأولية نحو تهيئة بيئة آمنة وهادئة ومحايدة. ونحن على استعداد لتيسير المناقشات بشأن كلا الأمرين. وأود أن أشدد على أن أحد العناصر البالغة الأهمية لكلا جانبي العملية السياسية يتمثل في مشاركة الأمم المتحدة بصورة فعالة ومستمرة وإيجابية مع الأطراف السورية. وأكرر مرة أخرى أننا على استعداد اليوم، كما هو الحال دائما، للعمل مع الحكومة السورية في دمشق. كما سنواصل اتصالاتنا مع المعارضة والمجتمع المدني السوري.

مضى – الدبلوماسية المتأنية ولكنها استباقية، بما في ذلك على مستوى عال. ومن ثم، فإننا نتطلع باهتمام إلى الزيارات المقبلة إلى موسكو والاجتماعات مع المستشارة ميركل، وفي وقت لاحق، مع الرئيس ماكرون والرئيس بوتين، التي لا شك أنها لن تتجنب مناقشة المسألة المتعلقة بالعملية السياسية في سورية. وترى الأمم المتحدة أن هناك حاجة ملحة إلى الدبلوماسية الرفيعة المستوى لدعم تخفيف التوتر وتجنب أي سوء تقدير وضمان نظام اتصال حقيقي بشأن إنهاء النزاع بشكل مستدام. وبالدعم المقدم من الأمين العام، سنزيد جهودنا الخاصة للإسهام في ذلك المسعى، بما في ذلك بتقديم المزيد من الأفكار – وإذا لزم الأمر، على نحو ما نأمل –واقتراحات للتقريب بين المواقف.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة إكيلز – كوري (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أن هذه الفرصة الأولى التي تتاح لي لأهنئكم على توليكم رئاسة المجلس، سيدتي الرئيسة، أود أن أفعل ذلك في هذا الوقت. كما أشكر ستافان على إحاطته الإعلامية.

وفي الأسبوع الماضي شهد العالم تصعيدا جديدا وبالغ الخطورة في سورية. وينبغي ألا يفاجئ أحدا في مجلس الأمن أن إيران كانت هي المسؤولة. فقد شنت القوات الإيرانية العاملة انطلاقا من الأرض السورية هجوما بالصواريخ على المواطنين الإسرائيليين – مواطني دولة ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة. إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة حق إسرائيل في التصرف دفاعا عن النفس. وتثبت أعمال إيران المتهورة والاستفزازية في الأسبوع الماضي ما ظللنا نقوله ومفاده أنه أينما حلت إيران في الشرق الأوسط، تتبعها الفوضى. وكان الهجوم الصاروخي على إسرائيل في الأسبوع الماضي الهجوم الأخير في نمط من السلوك المزعزع للاستقرار الذي يشكل تهديدا خطيرا لاستقرار المنطقة.

ويبين هجوم إيران الصاروخي على إسرائيل أمرا آخر أيضا. فهو ينهي أية أساطير بشأن السبب وراء وجود إيران في سورية، أو أهدافه الحقيقية المحتملة. والواقع أن إيران ركبت منظومات صواريخ وقذائف هجومية في سورية موجهة إلى إسرائيل. وأدخلت إيران تلك التهديدات التي لم تكن موجودة في سورية قبل اندلا ع النزاع؛ وهي موجودة حاليا. وتستفيد إيران، بالترافق مع حزب الله والميليشيات الأخرى، من الأرض السورية في إنشاء القواعد ومعسكرات التدريب. وهي اليوم تقترب أكثر من أي وقت مضى من إسرائيل. وتطالب الولايات المتحدة إيران وحزب الله ووكلاءهما الآخرين بعدم اتخاذ مزيد من الخطوات

الاستفزازية. وإذا فعلوا ذلك، فإن إيران ستتحمل المسؤولية الكاملة عن أعمالها.

ومن الأهمية بمكان أيضا التأكيد على أن الإجراءات التي تتخذها إيران لا تخدم مصالح الشعب الإيراني أو السوري. ولا يؤخذ رأي الشعب السوري في ما إذا كانت إيران تهدد بشن الحرب على جيران سورية، ولكن هو الذي يتعين عليه أن يعيش مع العواقب.

ولدينا جميعا في مجلس الأمن خيار هام لنتخذه وهو: يمكننا أن نبقى صامتين ونتفرج في حين تعزز إيران الهياكل الأساسية لإنشاء حزب الله آخر في سورية، أو يمكننا الجهر بالرأي واتخاذ خطوات لممارسة ضغط حقيقي على إيران لإيقافها عند حدها. ومن جانبنا، فإن الولايات المتحدة ترفض أن تبقى صامتة. إن روسيا على وجه الخصوص تتحمل مسؤولية خاصة في هذا الصدد. فقواتها موجودة على أرض الواقع، وفي بعض الأحيان إلى جانب إيران. ويجب أن تعلم روسيا أن أعمال إيران الاستفزازية لا تفعل شيئا للمساعدة في وقف الحرب في سورية. وعلى روسيا أن تعلم أن أعمال إيران تفعل عكس ذلك تماما. فهي فقط تؤجج النزاع وتطيل أمده وتوسع نطاقه.

لقد سمعنا مرة أخرى من ستافان اليوم أنه لم يحرز تقدم يذكر على المسار السياسي. ولم يحرز أي تقدم على الإطلاق في جنيف، أو بعد مؤتمرات روسيا الخاصة في أستانا وسوتشي. ومنذ كانون الثاني/يناير، كانت من المفترض أن تشكل الأمم المتحدة لجنة جديدة لصياغة الدستور من شأنها أن تساعد على إطلاق جولة جديدة من المحادثات. وكان من المفترض أن تكون للأمم المتحدة القدرة على اختيار الأشخاص الذين سيعملون في اللجنة، وكان يفترض أن تمكن الأمم المتحدة من تيسير تلك المحادثات. وبدلا من ذلك، تراجع نظام الأسد عن التعاون وتوقف عنه، ثم رفضه.

وفي الوقت نفسه، صعد النظام السوري حملته العسكرية الوحشية. واستولى على الغوطة الشرقية، على حساب الآلاف من الأرواح وعشرات الآلاف من المشردين. واستخدم الأسلحة الكيميائية في دوما. وبالأمس فقط، أصدرت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريرا يحدد أن الكلور قد استخدم أثناء الهجمات على سراقب في ٤ شباط/فبراير.

وحسبما أفادت به بعثة تقصي الحقائق، فإن وقائع ذلك الهجوم بالأسلحة الكيميائية تحمل سمات هجمات مماثلة شنها نظام الأسد. وكما قلنا من قبل، فإن الولايات المتحدة تقدر أن النظام السوري استخدم الأسلحة الكيميائية أكثر من ٥٠ مرة منذ بداية الحرب الأهلية. ويختار نظام الأسد، بالدعم الكامل من إيران وروسيا، السعي لحل عسكري بدلا من الحل السياسي، وذلك يتعارض مع كل شيء ينبغي أن ندافع عنه بصفتنا مجلس الأمن.

وفي أعقاب حوادث الغوطة الشرقية، فإن ضرورة وقف حقيقي لإطلاق النار لا يمكن أن تكون أكثر وضوحا. وبالفعل، نرى أن نظام الأسد يشن هجمات جديدة في إدلب والمنطقة الجنوبية الغربية. وكما لاحظ السيد ستافان، فإن تكرار سيناريو الغوطة في إدلب سيكون أسوأ بمقدر ست مرات من الرعب الذي شهدناه في الأشهر الأخيرة في الغوطة. وتضاعفت الغارات الجوية في المنطقة الجنوبية الغربية ثلاث مرات في الشهر الماضي، بالرغم من أن تلك المنطقة جزء من منطقة تخفيف التوتر. ومن المفترض أن يكون الاتحاد الروسي أحد رعاة تلك المنطقة. ويجب على وجه الاستعجال أن يفي بالتزاماته بمنع النظام عن شن هجمات ويمنع الميليشيات الإيرانية من توسيع نطاق موطئ قدمها في الجنوب.

وعلى أعضاء مجلس الأمن - نحن جميعا - دفع العملية السياسية إلى الأمام. وهناك وحدة للصف في للمجلس من أجل تحقيق ذلك الهدف. وتوجد خطة واضحة من أجل

التوصل إلى حل سياسي في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي اتخذناه بالإجماع. وعلينا أن نوجه رسالة واضحة إلى نظام الأسد ومسانديه: لا يمكن تحقيق إنهاء النزاع إلا عن طريق العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة. ولا بد من إجراء الإصلاح الدستوري والانتخابات الحرة والنزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة.

وإن لم يمتثل نظام الأسد، علينا أن نكون مستعدين لفرض تكاليف حقيقية عليه بسبب تحديه الذي امتد لسنوات، وبسبب الدمار الذي ألحقه بسورية. ويمكننا أن نبدأ، إذا اتخذنا هذه الخطوات، بتغيير حسابات نظام الأسد وحلفائه في سورية. ويمكننا أن نبين لهم أن المزيد من النزاعات ليس في مصلحتهم، وأن الوقت قد حان بالنسبة لهم للالتزام التزاما حقيقيا بالتوصل إلى حل سياسي. ولكن، كما شهدنا في الأسبوع الماضي، فإننا كلما انتظرنا أكثر كلما زادت مخاطر المواجهة. وقد حان الوقت الآن للعمل على تخفيف حدة التوترات والتصدي لخطط إيران في سورية. تلك هي الكيفية التي يمكننا بها منع ازدياد التصعيد واستفحال المعاناة. فليس هناك وقت نضيعه.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية. يمكننا أن نرى أن مشاركته الشخصية في الاجتماعات بشأن سورية في أستانا مكنته من أن يجعل منها اجتماعات موضوعية. وقد قدرنا له دعوته إلى الدبلوماسية النشطة، التي دعت روسيا إليها منذ البداية. وما زلنا نبذل جهودا كبيرة لتيسير التوصل إلى تسوية سياسية في سورية، على الرغم من الآثار المقوضة المترتبة عن الأعمال العدوانية من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا في نيسان/أبريل ضد عدد من الهياكل المدنية في سورية. ولم استشف أي تعبير عن التعاطف إزاء ما حدث هنا في البيان الذي أدلت به زميلتي ممثلة الولايات المتحدة، رغم أنه كان انتهاكا صارخا للقانون الدولي، ولم يفعل أي شيء على الإطلاق للدفع بأي نوع من التسوية. وعلاوة على ذلك، فقد اتسم بيانها بنبرة غريبة وبروح مواجهة، شعرت بأنها بالتأكيد لا تتوافق مع الرسالة التي يريد السيد دي ميستورا نقلها إلينا جميعا اليوم، وهي أنه من الضروري أن تؤدي الدبلوماسية وظيفتها إن كان للسلام، الذي انتظره السوريون طويلا، أن يتحقق على أرض الواقع في نهاية المطاف.

وخلافا لبعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن، التي تفضل اتخاذ تدابير انفرادية لإيجاد سبل لحل المشاكل، تركز روسيا على خطوات من أجل تحسين حقيقي للحالة في الميدان وتعزيز احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية. وكما أشار السيد دي ميستورا بالفعل، فإن الاجتماع التاسع للمشاركين في عملية أستانا الذي اختُتم أمس في عاصمة كازاخستان، والجهات الضامنة قد اعتمد بيانا مشتركا. ونحن ممتنون لقيادة كازاخستان على دعمها الثابت. وقد نظر الاجتماع الذي عقد في أستانا في تدابير ملموسة لحل عدد من المسائل السياسية والإنسانية، وحلل الحالة في مناطق التهدئة، التي تضطلع بدور رئيسي في الحفاظ على نظام وقف إطلاق النار، بالتقليل من مستوى العنف والعمل عموما على تحقيق استقرار للوضع سورية. وقد أشير إلى أهمية زيادة الجهود لمساعدة جميع السوريين واستعادة الحياة المدنية العادية، وتحقيقا لتلك الغاية، إتاحة وصول سريع وآمن ومن دون عوائق لمنظمات المساعدة الإنسانية والمساعدات الإنسانية والطبية الأساسية، وتهيئة الظروف اللازمة للعودة الآمنة والطوعية للاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم، فضلا عن حرية الناس في التنقل.

وقد عُقد اجتماع ثان للفريق العامل المعني بتحرير المحتجزين والرهائن لمناقشة وتسليم رفاه المتوفين والبحث عن الأشخاص المفقودين، بمشاركة خبراء من الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وقد تم التشديد على أهمية مواصلة الجهود المشتركة بهدف بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة في سورية. وقد

أعلنت الحكومة السورية استعدادها للتعاون مع الفريق العامل، وقررت تعيين ممثل خاص بشأن المسائل المتصلة بعملها.

وقد أكد الاجتماع، تمشيا مع أحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، تصميمه على مواصلة العمل للتوصل إلى تسوية سياسية من خلال المساعدة على تنفيذ توصيات مؤتمر الحوار الوطني السوري الذي عقد في سوتشي. وستستمر المشاورات مع المبعوث الخاص للأمين العام والأطراف السورية، بغية إرساء الظروف المفضية إلى بدء أعمال اللجنة الدستورية في جنيف في أقرب وقت ممكن، التي يتعين على السوريين أنفسهم الاتفاق على معاييرها. ولن نصل لأي شيء من غير توافق في الآراء، وبالتالي، لا جدوى من اقتراح أطر مصطنعة للعملية، لا سيما إذا كانت تستند إلى شكل من أشكال الخطط المؤقتة. وقد نجحنا، بفضل عملية أستانا، في إيجاد الزخم اللازم لعملية سياسية تستند إلى محادثات الأطراف السورية تحت رعاية الأمم المتحدة، على الرغم من أن حلف العدوان الثلاثي ضد الجمهورية العربية السورية، كما لاحظنا، قد حد كثيرا من مجال المناورة في ذلك الصدد.

وتعمل الجهود المتضافرة التي تبذلها البلدان الضامنة على تقريبنا بشكل مطرد من القضاء على وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة والجماعات الإرهابية الأخرى في آن معا. إن الحالة في سورية لا تزال صعبة. ومن المؤكد أن جهود البلدان الضامنة لن تساعدها المبادرات الاستفزازية من قبل الجهات الفاعلة الخارجية، التي لا تزيد على تعزيز مشاعر التطرف في أوساط الجماعات المعارضة للحكومة الشرعية وتزيدهم ترددا في العمل على إيجاد حلول تفاوضية.

وفي دمشق، تستمر عملية تحرير المناطق الجنوبية وضواحي العاصمة من الجماعات المنتسبة إلى تنظيم الدولة، غير أن مناطق يلدا وببيلا وبيت سحم الآن تحت السيطرة التامة للسلطات السورية، والحياة المدنية هناك آخذة في العودة إلى طبيعتها. ويساعد الخبراء الروس السلطات السورية على استعادة الهياكل الأساسية المدنية. فيجري تطهير الألغام ويعاد بناء المرافق ذات الأهمية الاجتماعية وتتم استعادة خدمات الكهرباء والماء. وفي الغوطة الشرقية، عاد حوالي ٠٠٠ ٦٥ من السكان، الذين تم إجلاءهم فيما مضى، إلى ديارهم. ولكن في بعض المناطق الأخرى التي لا تتمكن الحكومة السورية من الوصول إليها، استمرت الحالة في التدهور. وينطبق ذلك بصفة خاصة على مخيمي الركبان والطويحينة للاجئين، فضلا عن عاصمة تنظيم الدولة الإسلامية السابقة، الرقة، حيث الحالة الإنسانية فيها كارثية. ولا بد من اتخاذ تدابير لتصحيح ذلك من دون إبطاء. والحل بسيط – استعادة دمشق سيادتها على تلك الأراضي في أقرب وقت ممكن.

فقد واصلت القوات الحكومية والمتطوعون من الفلسطينيين، بدعم جوي ومدفعي، مكافحة مقاومة شرسة من الفصائل الإرهابية في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين. وقدر جرحت المليشيات عشرات المدنيين في هجمات بمدافع الهاون على المناطق السكنية في الشمال الشرقي لمنطقة المخيم. في الأسبوع الماضي، تم تقليص المساحة التي كانت في قبضة الجماعات المسلحة غير المشروعة في اليرموك بشكل كبير.

وكذلك كثف هجوم الجيش السوري على مواقع تنظيم الدولة في محافظة دير الزور. وقد تكبد أتباع تنظيم الدولة خسائر كبيرة في الأفراد والعتاد وطردوا من منطقة تقدر مساحتها بـ ٥٠٠ ١ كيلومتر مربع. ويجري الاضطلاع بعملية واسعة النطاق للقضاء على تنظيم الدولة في الجزء الشرقي من سورية بهدف إلحاق هزيمة تامة بالإرهابيين الذين يتخذون قواعد لهم في المناطق الصحراوية التي يصعب الوصول إليها، الذين ظلوا يكثفون هجماتهم على القوات الحكومية في منطقة الفرات بمحافظة حمص.

وسنواصل العمل الصعب المتمثل في استعادة السلام في سورية. وبصراحة، إننا نشعر بالقلق إزاء اتجاه بعض الجهات

الفاعلة الدولية والإقليمية بعدم احترام مسألة السيادة السورية، الأمر الذي شهدنا له مظاهر مقلقة مؤخرا. فمن المهم أن نفهم أن هذا لن يساعد على تطبيع الحالة في سورية أو في المنطقة ككل. وهو يغذي النزاع ويحد من احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية.

وعلى سبيل المثال، كيف يمكننا التأكد من أنه لن يتم، بحجة ملفقة أخرى، تكرار ارتكاب أعمال متهورة وغير قانونية مماثلة لتلك التي حدثت قبل شهر؟ إن السلوك المتهور لعدد من الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية التي تدعي تمتعها بالحس السليم قد تسبب في إبطاء التقدم بشدة على صعيد تسوية الحالة في سورية. وإذا لم يكن بوسع تلك الجهات أن تساعدنا في ذلك أو لم يكن لديها الاستعداد لذلك، فينبغي على الأقل ألا تتدخل.

في الختام، أود أن أتناول بإيجاز الملاحظات التي أبدتها زميلتي الأمريكية. لقد دار أكثر من نصف بيانها بصفة أساسية حول إيران، وليس حول سورية، في حين أن سورية هي البند المدرج في جدول أعمالنا اليوم في نهاية المطاف. وأود أيضا أن أسأل الأمريكيين بعض الأسئلة التي لدينا عن ذلك. فقبل أن يلوموا روسيا أو إيران، أود أن أسأل عن السبب في وجود قوات الولايات المتحدة في سورية وما هو هدفها الحقيقي. لقد أصبحت الأراضي الواقعة تحت سيطرتها مناطق رمادية يجوبها بحرية المتطرفون على اختلاف مشاربهم والإرهابيون الحقيقيون. وعلى وجه الخصوص، ما الذي يجري بشأن عدة مئات من أتباع تنظيم الدولة الإسلامية الذين تحتجزهم قوات موالية للولايات المتحدة تحت إشراف الولايات المتحدة في المنطقة الواقعة وراء نهر الفرات؟ فلا تحقيقات تجري معهم، ولا تتم إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية. ويساورنا القلق من أن يعاود تنظيم الدولة الإسلامية الظهور في تلك المناطق عند انسحاب الولايات المتحدة منها، وهو ما يجب عليها أن تفعله عاجلا أو آجلا.

في الختام، أود مرة أخرى أن أؤكد للمجلس استعداد روسيا لدعم أي جهود دبلوماسية يمكن أن تضع حدا لمآسي الشعب السوري وأن تجلب السلام لتلك الأرض التي طالت معاناتها.

السيد ما جاو شو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، على إحاطته. وأنا أقدر جهوده الدؤوبة من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع.

في الأسابيع الأخيرة، بذل مختلف أعضاء المجتمع الدولي جهودا جبارة لاستعادة الزخم في العملية السياسية. وترحب الصين بالجولة الأخيرة من محادثات أستانا وبالبيان المشترك الصادر عنها، وتحيي روسيا وكازاخستان وتركيا وإيران على جهودهم. ونأمل أن يواصل هذا الحوار القيام بدور إيجابي في المساعدة على الحفاظ على وقف إطلاق النار في سورية والمضي قدما في مفاوضات جنيف.

ما فتئت الصين تؤكد أن الحل السياسي هو الخيار الوحيد الممكن في ما يتعلق بالمسألة السورية، وأن تحقيق هذا الهدف سيتطلب بذل جهود على الجبهات الوطنية والإقليمية والدولية. أولا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه للأمم المتحدة، بوصفها القناة الرئيسية للوساطة ولجهود السيد دي ميستورا الرامية إلى استئناف مفاوضات جنيف في أقرب وقت ممكن، على أساس من الاحترام الكامل لسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، بغية مساعدة أطراف النزاع على الدخول في مفاوضات بشأن الحوكمة السياسية والدستور والانتخابات ومكافحة الإرهاب. وينبغي للمجلس أن يبقى متحدا في الدفع قدما بالعملية السياسية السورية.

ثانيا، ينبغي للبلدان المنخرطة في المنطقة أن تأخذ استقرار البلد ومصالحه الطويلة الأجل في الاعتبار وأن تقوم بدور بناء في المساعدة على إيجاد حل سياسي. وتلاحظ الصين شن هجمات على أهداف داخل سورية. ويحدونا الأمل في أن

تواصل الأطراف المعنية التزام الهدوء وأن تمارس ضبط النفس وأن تعمل معا للحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين.

ثالثا، ينبغي للحكومة والمعارضة في سورية، استنادا إلى الحرص على مستقبل بلدهما والمصالح الأساسية لشعبهما، المضي في المشاركة في مفاوضات جنيف دون شروط مسبقة، وفقا لمبدأ إجراء حوار يقوده السوريون ويمسكون بزمامه، وعلى أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بهدف المشاركة بنشاط في جهود تدريجية للتوصل إلى تسوية مقبولة لدى جميع الأطراف.

ومن جانبها، ما فتئت الصين تعمل بلا كلل من أجل التوصل إلى حل. ففي يومي ١٣ و١٤ أيار/مايو، وفي سياق أول حدث من هذا القبيل بشأن سورية يُعقد في الصين، استضافنا ندوة دولية في شنغهاي حول احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية. وحضر الندوة شيه شياو يان، المبعوث الصيني الخاص إلى سورية، وممثل للمبعوث الخاص للأمين العام والمبعوثان الخاصان للمملكة المتحدة وفرنسا إلى سورية، فضلا عن خبراء وعلماء من العديد من البلدان. وأجرى المشاركون مناقشات متعمقة بشأن آفاق الحل والعوامل التي تؤثر على التسوية السياسية ودور المجتمع الدولي. ولا يزال مبعوثنا الخاص على اتصال وثيق مع الأطراف المعنية في جهوده المتواصلة المبذولة للمساعدة في التوصل إلى حل. وجنبا إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي، فإن الصين على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدور إيجابي وبناء في التوصل إلى حل سياسي للمسألة.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص إلى سورية، السيد دي ميستورا، على ما قدمه من معلومات مستكملة، وقد أسعدنا سماع بعض الملاحظات المشجعة التي تبعث على التفاؤل في إحاطته.

على الرغم من المشاكل العديدة على الجبهتين الإنسانية والسياسية في سورية، تعتقد كازاخستان أن من الضروري مواصلة العمل على إيجاد تسوية للأزمة مع تنفيذ قرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ويسرنا أن ممثلي الحكومة السورية والمعارضة، إلى جانب ممثلي الدول الضامنة، أكدوا بالإجماع، خلال اجتماعاتهم المعقودة يومي ١٤ و١٥ أيار/مايو في أستانا، أهمية مواصلة العملية. ومن بين مسائل أخرى، تناول المشاركون أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى كفالة الامتثال لمختلف الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال الجولات الثماني السابقة من محادثات أستانا. ومن ناحية أخرى، اتفقوا أيضا على أن جنيف ينبغي أن تظل المنبر الرئيسي الدولي للبحث عن تسوية سياسية للأزمة السورية وتنفيذها. وسيكون من المهم أيضا استمرار دعم أهداف محادثات أستانا ومواصلة مفاوضات جنيف، على أن يتم دمج هذين المنبرين الهامين في نهاية المطاف بهدف تحقيق نتائج إيجابية.

ونشكر المبعوث الخاص على المشاورات التي أجراها مع العديد من وزراء الخارجية في مؤتمر القمة الأخير لجامعة الدول العربية، وكذلك مع السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. كما نشيد بالاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدها في موسكو وطهران والرياض وأنقرة، فضلا عن المشاورات التي أجراها مع العديد من الوزراء الأوروبيين وممثلين كبار للولايات المتحدة. وقد أثلج صدورنا الموجز الذي قدمه اليوم عن اجتماعاته ونتائج عملية أستانا، ونلاحظ أمله في إحراز تقدم واستعداده لزيادة جهوده وجهود العديد من أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل إحياء العملية السياسية.

يمكننا جميعا أن نرى أن ترتيبات وقف النزاع والتدابير الوقائية الرامية إلى حماية المواقع المحمية بموجب القانون الإنساني تؤتي ثمارها. وحتى الآن هذا العام، أمكن وقف النزاع في ٥٠٠ موقع إضافي، حسبما تُسمى العملية. وقد جرى الإبلاغ عن إحداثياتها بصورة طوعية من خلال الأمم المتحدة، واليوم يبلغ العدد الإجمالي للمواقع ٦٦١.

ونسمع عن عدد من المسائل والشواغل المستمرة في ما يتعلق بالآفاق بالنسبة لإدلب، والتي ينبغي بالتأكيد أن تكون على رأس أولوياتنا، وذلك ببساطة لأن المحافظة تضم عددا كبيرا من المواطنين العاديين الضعفاء. ونتفق مع السيد دي ميستورا على أنه نظرا لأن إدلب أكبر من الغوطة الشرقية بست مرات، وبالتالي فإن عدد سكانها المدنيين أكثر بواقع ستة أضعاف، فإنها في وضع ضعيف للغاية. ونحن لا نتحمل اندلاع حرب في إدلب ولذلك ندعو أصحاب المصلحة الرئيسيين ذوي النفوذ على الأطراف المتنازعة إلى إجراء مفاوضات على الصعيدين الوطني والمحلي وفي المنطقة الأوسع نطاقا من أجل تخفيف التوترات المحتملة.

إننا نشعر بالإعجاب من الموقف الشجاع والتضحيات التي بذلتها الأمم المتحدة والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومجلس اللاجئين النرويجي، التي تعمل في ظل أكثر الظروف صعوبة.

وفي الختام، نأمل أيضاً أن يساعد مؤتمر بروكسل، المعقود في ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل، على إيجاد الظروف المواتية للتسوية السلمية للأزمة السورية.

وأخيراً، نودّ أن نشدد مرة أخرى على أن أهم شرط لتسوية الأزمة السورية هو العملية السياسية، عن طريق الحوار المباشر واستخدام تدابير بناء الثقة بين الأطراف، والتي لا يمكن من دونها أن تكون هناك أي نتائج دائمة. وينبغي لنا ألا ننسى أن السوريين أنفسهم هم الذين ينبغي أن يبدؤوا في تشكيل النظام السياسي المستقبلي للدولة السورية، بالإصلاحات التشريعية اللازمة، والهياكل الإدارية الإقليمية، والانتخابات الرئاسية والبرلمانية وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد إنشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نعرب عن امتناننا للإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها من السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والذي نكرر دعمنا له في الاضطلاع بواجباته.

ومرة أخرى، لا يسعنا إلا أن نعرب عن أسفنا لأن هذه النزاع قد دام ست سنوات حتى الآن، وما زلنا نشهد استمرار الحصار والعنف الذي يتعرض له الشعب السوري، ولا سيما الأطفال، الذين هم أيضاً بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية بالإضافة إلى تعايشهم مع الآثار النفسية لما بعد الأزمة وهم في حاجة عاجلة إلى المساعدة الإنسانية. إننا نشجب أي عمل من أعمال العنف التي تعرّض حياة الإنسان للخطر، ولذلك ندعو إلى إنهاء العنف ونحثّ الطرفين على الامتناع عن أي أعمال عدوانية أو استفزازية أو إجراءات انفرادية، وذلك للحيلولة دون المزيد من المعاناة للشعب السوري وأي مزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة.

وإننا نرحب بمؤتمر قمة الجهات الثلاث الضامنة لوقف إطلاق النار الذي عُقد في أنقرة بتركيا في آذار/مارس. وسنركز بشكل وثيق على مؤتمر القمة المقبل، الذي سيعقد برعاية جمهورية إيران الإسلامية. وبالمثل، نرحّب باجتماعات أستانا التي عُقدت مؤخراً. ونرى أن نتائجها إيجابية، كما كانت الاتفاقات التي تم التوصل إليها قبل عام بالضبط، عندما تم إنشاء مناطق تخفيف التوتر المهمّة. ونعتقد أن تلك المبادرة الدولية قد أدت إلى الحد من مستوى العنف ويسرت، وستواصل تيسير، الطريق إلى السلام والاستقرار في سورية.

لذا فإننا ندعو إلى زيادة التنسيق في مناطق تخفيف التوتر فيما بين السلطات المحلية والوكالات الإنسانية والحكومة السورية، ما سيجعل من الممكن تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين، بهدف الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء النزاع في سورية.

وندعو مرة أخرى إلى مواصلة الجهود فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، لضمان إمكانية وصول

المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومستمرة ودون عوائق لجميع الأشخاص الذين يحتاجون إليها. كما يجب أن تكون حماية السكان المدنيين والهياكل الأساسية المدنية أولوية في إطار احترام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

ونعتبر أن من الضروري العودة الطوعية للمشردين في أمان وكرامة، حالما تسمح الحالة بذلك. ولكي يحدث ذلك، سيكون لإزالة الألغام في تلك المناطق بالغ الأهمية عند الاقتضاء. ونود أن نحث على أن يستمر جدول أعمال الحوار السياسي في التركيز على الإفراج عن المحتجزين والمختطفين، وكذلك بشأن تحديد الأشخاص المفقودين أو المتوفين.

ونؤكد على الجهود المبذولة نحو العودة الطوعية لآلاف الناس إلى الغوطة الشرقية والمدن الأخرى شمال وجنوب دمشق وعلى عودتهم الكاملة لاحقاً. ويود وفد بلدي أن يوجّه انتباه مجلس الأمن إلى الحاجة إلى حماية الآلاف من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال والمسنون، ونقلهم إلى إدلب. ومن الملحّ والعاجل الحفاظ على السلام وتجنب أي تصعيد للعنف في تلك المنطقة، بما أن عواقب ذلك قد تكون مأساوية.

ونعتقد أنه يجب أن يستمر اتخاذ التدابير للحد من مستوى العنف في الميدان، وتعزيز الثقة بين الأطراف المعنية، والتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية وتعزيز المبادرات الجارية الرامية إلى إيجاد حل سياسي سلمي. ويجب أن تتم العملية على أساس مختلف المبادرات المتخذة والاجتماعات التي تعقد على مختلف المستويات. ولذلك فإننا نؤكد مرة أخرى الالتزامات التي قُطعت في مؤتمر الحوار الوطني السوري، الذي عُقد في سوتشي في ٣٠ كانون الثاني/يناير، مع التركيز على تعزيز العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة في إطار خارطة الطريق المبينة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، ولا سيما من خلال صياغة دستور جديد وإنشاء لجنة دستورية، والتي نعتقد أنها يجب أن تكون ذات طابع تمثيلي وغير متحيزة. ويحدونا الأمل في أن يبدأ عمل تلك اللجنة، في جنيف، في أقرب وقت ممكن وأن تكون نشيطة وأن تشمل مشاركة جميع الأطراف في النزاع.

ونرحّب بالمساعي الحميدة للأمين العام ووساطته وتعاونه الوثيق مع أعضاء مجلس الأمن في البحث عن حل سلمي للأزمة في سورية.

وفي الختام، فإننا نرفض أي محاولة لتقسيم سورية أو تجزئتها على أسس عرقية أو تعزيز الطائفية هناك. فالشعب السوري وحده هو من يجب أن يقرر بحرية مستقبله وقيادته السياسية، في إطار سيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، دون أي ضغط أو تدخل خارجيين.

ونكرر التأكيد على أن السبيل الوحيد لحل النزاع في سورية هو عملية سياسية يملك السوريون زمامها، وبقيادة سورية تكون شاملة للجميع على أساس التشاور والحوار والتي تتيح التوصل للحل السلمي بين جميع الأطراف المعنية.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): لم أكن أعتزم الكلام اليوم في هذه القاعة، ولكني أردت أن أرد على بعض ما استمعنا إليه للتو. ولذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد ستافان دي ميستورا وفريقه على كل ما قاما به من عمل، وهو ما ثبت أنه ليس بالسرعة أو الإنتاجية التي نودها جميعاً، ولكنني أعتقد أننا ممتنون جداً لستافان على كل جهوده. وكنت أيضاً مهتمة بالاستماع إلى البيان الصيني عن عمل مبعوثهم.

كلنا يعرف ما يجب عمله. وقد أجرينا مناقشات كثيرة جداً في هذه القاعة وفي غرفة المشاورات بشأن سورية. وأعتقد أن ما نعاني صعوبة فيه هو كيفية إنجاز العمل وكيفية اتخاذ الخطوة التالية، ولذلك آمل في أن نتمكن بالفعل، عندما نغادر القاعة ونذهب إلى الغرفة المجاورة لإجراء مشاورات سرية أن نجري مناقشة مناسبة، دون جدال عقيم، إزاء ما يتطلبه الأمر

للنهوض باللجنة الدستورية وبدء عملها؛ والخطوات الملموسة التي يتعين اتخاذها والكيفية التي يمكننا بها بصفتنا المجلس تيسير ذلك ودعمه؛ وما يتطلبه الأمر لحماية إدلب. لقد أشار الكثير من المتكلمين اليوم إلى إدلب؛ وأعتقد أننا جميعاً نعرف أهميتها ووزنها وخصوصيتها. وأحث منشئي أستانا على بذل ما في وسعهم للتأكد من أن الناس على أرض الواقع في إدلب آمنون وأن نتفادى وقوع كارثة إنسانية هناك. ولكني أود أن أجري مناقشة مناسبة في الغرفة المجاورة بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يدعم ذلك.

وأود أن أنتقل إلى مسألة عمل الحكومة السورية مع الأمم المتحدة. لقد أشار الممثل الروسي إلى التراجع التدريجي عن التسوية السياسية وترسيخ عدم رغبة السوريين في إيجاد حل عن طريق التفاوض. وأعتقد أن هذين البيانين دليلا إدانة دامغان جداً، ولكن ليس لنا؛ فهما يدينان النظام السوري.

ونحتاج حقا إلى جميع الجهات التي لها نفوذ على سورية، بما في ذلك روسيا وإيران، لتشجيعها على تنحية الإستراتيجية العسكرية كوسيلة لحل النزاع، وعلى التعاون مع الأمم المتحدة في جميع المجالات، حتى نتمكن من العودة إلى جنيف وإلى التوصل إلى تسوية سياسية. ولسنا نحن في الغرب من يحول دون حدوث ذلك. وتقع المسؤولية على عاتق سورية في الانصياع لإرادة مجلس الأمن وقراراته، وتمكين الأمم المتحدة من أداء عملها لمساعدة الشعب السوري. هذه هي الأشياء الرئيسية التي أردت قولها، ولكنني أود أن أتناول ثلاث نقاط أخرى كذلك، إذا سمحتم لي.

ونحن نؤيد ما قاله المبعوث الخاص بشأن إشراك المرأة، وهو أمر أعتقد أنه قد تأخر كثيرا، ويمكنه أن يعول على دعم المملكة المتحدة الكامل لذلك. أود أيضا أن أشير إلى إيران والهجمات على إسرائيل من الأراضي السورية، حيث إننا نتفق تماما مع تعليقات ممثل الولايات المتحدة، وقد أعلنّا بشكل صريح جدا. كما أود أيضا أن أعلق ملاحظات الممثل الروسي بشأن الغارات الجوية. لن أكرر سبب قيام فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة بالعمل الذي قامت به، باستثناء القول إننا قمنا به لتجنب وقوع كارثة إنسانية، وبذلك ساعدنا على حماية المدنيين على أرض الواقع، وردعنا سورية وقللنا من قدرتها على استخدام الأسلحة الكيميائية، وبذلك تمسكنا بالحظر العالمي المتعلق بأسلحة الدمار الشامل.

ولئن كنت أعتقد أن تلك الأمور تبقى بالغة الأهمية، ينبغي ألا يتم استخدامها من قبل أي شخص على المجلس لإعفاء الحكومة السورية من واجبها المتمثل في العمل مع الأمم المتحدة بشأن العملية السياسية. إن العملية السياسية تكتسي أهمية منذ عام ٢٠١٢، عندما بدأت محادثات جنيف. وقد أضحت ضرورية بشكل متزايد منذ ذلك الحين،وهي لا تزال ضرورية الآن. لذلك آمل أن نتمكن عندما نذهب إلى القاعة المجاورة من إجراء مناقشة تفصيلية بشأن الكيفية التي يمكننا بها أن نستعيد كمجلس الروح التي كانت سائدة في السويد وأن نساعد بالفعل ستافان دي ميستورا وفريقه على القيام بشيء ملموس لتحقيق ذلك، بدون المزيد من كَيل الاتهامات.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): في البداية، لقد دأب وفدا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على تلفيق الأكاذيب والادعاءات لتبرير سياساتهما العدوانية في الدول الأخرى ذات السيادة، وخاصة تجاه بلادي سورية بهدف الإساءة إليها ولمحاولة إخفاء تورطهما المباشر في دعم الإرهاب ومسؤوليتهما عن سفك الدم السوري. وأنا أقول لهم إن كل الشهادات التي قدمها آلاف المواطنين السوريين الخارجين من

حصار المجموعات الإرهابية المسلحة في الغوطة الشرقية أمام عدسات الإعلام تثبت تورطكم أنتم في المآسي التي عاشها هؤلاء المواطنون السوريون بسبب دعمكم لهذه المجموعات الإرهابية.

لقد أثبتم بمواقفكم وسلوككم وتصرفاتكم الخبيثة وبوجودكم الاحتلالي وغير الشرعي في بعض المناطق السورية أنه لا يمكنكم أن تتخلوا أبدا عن تاريخكم الاستعماري وأطماعكم في بلادنا على عكس ما تدعونه تماما داخل هذا المجلس من حرص كاذب ومزيف على إيجاد حل سلمي للوضع في سورية. وأقول لكم باختصار شديد. مثلما هزمنا مشاريعكم وأجنداتكم في حلب والغوطة الشرقية سوف نهزمها في كل شبر من تراب سورية.

عملت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا جاهدة منذ بداية الحرب الإرهابية على سورية التي دعمتها وأدارتها هذه الدول الثلاث على مدى السنوات السبع الماضية على تسخير منابر الأمم المتحدة المختلفة لتكون أداة سياسية ضاغطة على الحكومة السورية تمكن هذه الدول من تنفيذ أجنداتها المتمثلة بالهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية للدولة السورية وزعزعة أمنها واستقرارها بدلا من أن يكون الهدف من هذه المنابر المختلفة محاربة الإرهاب وداعميه ومموليه ومساعدة السوريين على تجاوز معاناتهم بسبب ممارسة المجموعات الإرهابية المسلحة.

لقد خصص السيد المبعوث الخاص جزءا من بيانه للحديث عن الأوضاع الإنسانية، وأؤكد هنا مرة أخرى ومن على هذا المنبر على أن الحكومة السورية هي الأحرص على تقديم كافة أنواع المساعدات الإنسانية لجميع السوريين المتضررين من الأزمة أينما وجدوا على كامل الأراضي السورية وهذا واجب عليها وهي ملتزمة به.

إن الواجب الدستوري والقانوني الذي أقرته كافة الشرائع الدولية وقرارات مجلسكم المتعلقة بمكافحة الإرهاب قد حتم على الحكومة السورية القيام مؤخرا بعمليات عسكرية في منطقة الغوطة الشرقية لتخليص المدنيين من ممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة التي حاصرتهم من الداخل واتخذت منهم على مدى سنوات دروعا بشرية.

وهنا أجد لزاما علي التأكيد مجددا على أنه خلافا لما يروج له البعض فإن العمليات العسكرية الناجحة للجيش العربي السوري وحلفائه ضد المجموعات الإرهابية المسلحة التي كانت تسيطر على بعض المناطق التي تصنفها الأمم المتحدة بأنها محاصرة أو صعبة الوصول إضافة إلى التوصل إلى تسويات أو اتفاقات مصالحة في البعض الآخر منها قد قلصت من معاناة المدنيين ومن قائمة تلك المناطق ويسرت بشكل كبير الوصول الإنساني إليها، ومنها الغوطة الشرقية.

إن ما يدعو للاستهجان فعلا هو حديث الولايات المتحدة الأمريكية عن حرصها على الحل السياسي وهي التي ارتكبت عدوانا موصوفا ضد سورية وشعبها بناء على ادعاءات كاذبة لا لشيء إلا لأنها تريد تقديم الدعم المعنوي للمجموعات الإرهابية بعد خسائرها المتتابعة في الغوطة الشرقية وغيرها، وهي التي دعمت العدوان الإسرائيلي بتاريخ ٩ من الشهر الجاري والذي أتى في أعقاب فشل إسرائيل في تأمين الحماية للمجموعات الإرهابية العميلة لها ومنع انهيارها والتي فشلت في تنفيذ المشروع التآمري الذي يستهدف سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية.

إن استمرار إسرائيل في نهجها العدواني الخطير ما كان ليتم لولا الدعم اللامحدود والمستمر الذي تقدمه له حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحصانة من المساءلة التي توفرها له في مجلس الأمن مما يمكن إسرائيل من الاستمرار في ممارسة الإرهاب وتهديد السلم والأمن في المنطقة والعالم.

إن الجمهورية العربية السورية إذ تجدد جاهزيتها وجاهزية قواتها المسلحة وحقها في التصدي لأي عدوان على سيادتها واستقلالها بكل مسؤولية وحزم فإنها تؤكد في الوقت ذاته عقم

أي محاولات لدعم الإرهاب المتداعي، فمثل هذه الاعتداءات السافرة لن تقف في وجه تحقيق المزيد من الإنجازات ومكافحة الإرهاب على كامل الأراضي السورية.

لقد انتهت يوم أمس أعمال الجولة التاسعة من اجتماعات أستانا ونعرب عن ارتياحنا لنتائج تلك الجولة ونشكر وفدي روسيا وإيران والدولة المستضيفة كازاخستان على مساهمتهم في إنجاحها بهدف مكافحة الإرهاب وذلك من خلال تأكيد الوثيقة الختامية للاجتماع على وحدة وسيادة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية ضد أي جهة خارجية تنتهك ذلك. إن ما أنجزته قوات الجيش العربي السوري بالتعاون مع الأصدقاء والحلفاء بتحرير الغوطة الشرقية والمنطقة الجنوبية من دمشق من الإرهاب جعل عاصمة الجمهورية العربية السورية دمشق ومحيطها آمنين. كما أن خروج الإرهابيين من ريفي حمص الشمالي وحماة الجنوبي جاء ثمرة إنجازات الجيش العربي السوري في مكافحة الإرهاب بالتعاون مع الأصدقاء والأشقاء، وتؤكد سورية في هذا المجال على أنها ستواصل مكافحة الإرهاب وتحرير كل شبر من أراضيها سواء من الإرهاب أو من دول معتدية على سيادتها.

وختاما، إن حكومة الجمهورية العربية السورية لن تألو جهدا لمساندة كل جهد صادق يهدف إلى الوصول إلى حل سياسي يقرر فيه السوريون أنفسهم مستقبلهم وخياراتهم بما يضمن سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلبت ممثلة المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود فقط أن أعقب على ما قاله الممثل السوري في بيانه إذ قال إن الجمهورية العربية السورية لن تألو جهدا بهدف الوصول إلى حل سياسي. من الواضح إن هذا بيان مرحب به. هل بوسع الممثل أن يخبر المجلس أو أن يقول إنه سيتم بذل نفس القدر من الجهد في الحوار مع المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية ومع المجلس من أجل اتخاذ خطوات ملموسة لجعل عملية جنيف تقوم بعملها والبدء في اللجنة الدستورية؟ ول تمكنت سورية من التصريح بذلك في القاعة اليوم أعتقد أن ذلك سيفتح المجال أمام العديد من الأمور بالنسبة للمجلس.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلبت ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): نحن قلنا، وكررنا كثيرا بأننا نعمل مع السيد المبعوث الخاص وهناك وفد للجمهورية العربية السورية يعمل بشكل مباشر معه. ونحن حريصون، كما قلنا مرارا وتكرارا على إيجاد حل سلمي سوري – سوري وبقيادة سورية للأزمة السورية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمتابعة مناقشتنا بشأن المسألة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.